محليات

### الحكومة ترسم منهجية إعادة الإعمار

# مخلوف: هدف الحكومة إعادة كل سوري إلى منزله معززاً مكرماً و٨,٥ تريليونات حجم الأضرار

## عبد اللطيف لـ«الوطن»: عمليات التأهيل للبنى التحتية لإعادة أهالي مخيم اليرموك وحي التضامن بدأت

- عرنوس: لن يسمح للمطور العقاري بالاكتتاب إلا بعد بناء الهيكل
- الخطيب: مناطق السكن العشوائي تستنزف موارد الوزارة
- مدير توزيع الكهرباء: مشكلات الكهرباء تنتهي ١٠٠ بالمئة عندما تحل مشكلة العشوائيات
- ٣٧ بالمئة من دمشق سكن عشوائي

| صبا العلي- راما محمد- قصي أحمد المحمد

أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن دعم المناطق الصناعية التي تم حصرها بـ٣٢ منطقة يتعدى قيمة ٤,٢ مليارات ل.س، منوهاً بأن حجم الدعم أكبر بكثير.

وأشار مخلوف إلى تأهيل مناطق متضررة بفعل الإرهاب بشكل جيد بدءاً من البنى التحتية، لافتاً إلى أن هذا الرقم أولي لكنه ينتهي بأن هناك مصادر لإعادة الإعمار غير الخطة الاستثمارية وهناك أيضاً مصادر من المرسوم ٣٧ لهذا الموضوع.

وأكد مخلوف بأنه لا يطلب من أي محافظة أو وحدة إدارية أي رقم بخصوص تطوير المناطق الصناعية ودعمها وإعادة تأهيلها إلا ويتم تأمينه من الحكومة ومن وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وهذا ترجم عودة عدد كبير من المناطق الصناعية والحرفية إلى الإنتاج.

وأوضح مخلوف في تصريحه لـ«الوطن» على هامش ورشة العمل التي أقامتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة حول (إستراتيجية إعادة الإعمار المادي ومعالجة مناطق السكن العشوائي) أن هناك جهوداً كبيرة من الفريق الحكومي والتشريعي في هذا الموضوع بناء على هيكليات سابقة وحصر وجرد وذلك لمناطق السكن العشوائي وصولاً إلى الإعلان عن مناطق تطوير عقاري.

وأضاف: كانت المشكلة التي واجهتنا في إعادة الإعمار هي الشريك وذلك بسبب الظروف التي مرت على سورية وبدأنا بتطبيق مرسوم (٦٦) وتعميم إمكانية تطبيقها من الوحدات الإدارية وهو خيار مرتبط بالجدوى الاقتصادية والفنية إلا أنها لن تعمم بشكل مطلق.

وأوضح مخلوف في كلمته التي ألقاها في مستهل الورشة أن هدف الحكومة إعادة كل سوري عزيزاً كريماً إلى منزله، عبر تسارع خطا الفريق الوطني بكل مكوناته.

ولفت مخلوف إلى أن الجرد الأولي لجهود كل الوزارات في حصر حجم الأضرار أظهر أن الأضرار المباشرة ٨,٥ تريليونات ليرة، على حين بلغت غير المباشرة ٤٠ تريليون ليرة، وبجرد صغير قامت به بعض الوزارات للاحتياج للخطوة الأولى من المرحلة الأولى من إعادة التأهيل تبين أنها بحاجة إلى أكثر من ٣٠٠٠ مليار ل.س لإعادة تأهيل الضروري من الأعمال ما استوجب تأمين متطلباتهم الخدمية، والتوجه إلى وضع برنامج إستراتيجي لسورية ما بعد الحرب ورؤى الوزارات حيال إعادة الإعمار.

وأكد مخلوف أهمية متابعة العمل على إعادة الإعمار والترميم والتأهيل والتخديم في كل القطاعات الاقتصادية والتنموية والزراعية والصناعية وتأمين المستلزمات والمتطلبات الخدمية كافة من صحة وتربية وتعليم ونقل ومياه وطاقة واتصالات.

من جهته أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» أن عمليات التأهيل للبنى التحتية لإعادة أهالي مخيم اليرموك وحي التضامن قد بدأت، معلناً أنه وخلال فترة قريبة ستكون هناك خطوات مبدئية لعودتهم ريثما يتم إطلاق المشروعات المستقبلية الكبرى.

بدوره أكد وزير النقل علي حمود أن تحرير أي منطقة يقابله على الفور صيانة للطرق الرئيسية لكونها ستشهد غزارات مرورية بعد تحريرها، خشية من انهيار الطرق في حال لم تجر عليها أعمال صيانة، مشيراً إلى وضع خطط لمؤسسة المواصلات الطرقية تتجاوز عشرات المليارات سنوياً، منوهاً بتضمين خطة الصيانة في عام ٢٠١٩ عدداً من الطرق في المناطق التي حررت حديثاً.

وبيّن حمود لـ«الوطن» أن بناء طريق الحرير عبر سورية يتطلب تشجيع دول صديقة لتقديم رؤوس الأموال من خلال تخصيصها في المشروعات التي تحتاج إليها هذه الدول، موضحاً أن الاتفاق لتصدير القمح الروسي عبر سورية سيشجع الروس وبالمجان لبناء الطرق والموانئ وشبكات الطرق والسكك الحديدية للوصول إلى دول الجوار، ما يعني الاستفادة من بنية تحتية نقلية جيدة إلى جانب أنها تكفي لتكون جزءاً من طريق الحرير المقرر بناؤه بين الصين وأوروبا.

وبيّن وزير الموارد المائية حسين عرنوس لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل على تأمين المصدر المائي الملائم للمناطق المحررة وكذلك التعاطي مع عملية الصرف الصحي، موضحاً أن الوزارة في المناطق المتضررة مهامها إعادة المياه وشبكات الصرف الصحي إلى جانب تأمين هذه الخدمات في مناطق السكن العشوائي بشكل سليم وفق المعايير الدولية.

وأكد عرنوس أن خطة الوزارة للعام الحالي تراعي أولويات الحاجة والمناطق التي تعرضت ينابيعها للتلوث واستكمال المشروعات الواصلة لنسب متقدمة قبل البدء بمشروعات جديدة، وأن تكون إجراءاتها تنسجم مع توجهات الدولة لتحقيق خططها، منوهاً بوجود خطة بكلفة ٦٠ مليار ليرة موزعة على كل نشاطات الوزارة.

ولفت عرنوس إلى قرب صدور قانون التطوير العقاري، مشيراً إلى أن أهم تعديل فيه يقضي بعدم السماح للمطور العقاري بالاكتتاب دون إنشاء هيكل.

وبيّن مدير عام هيئة التطوير والاستثمار العقاري أحمد الحمصي وجود ٢٥ منطقة تطوير عقاري منها ١٨ تعود ملكيتها للدولة و٦ للقطاع الخاص، مشيراً إلى وجود ٥٦ شركة تطوير من بينهم ٦ شركات من القطاع العام، منوهاً بوجود ١٦ منطقة تطوير عقاري قيد الدراسة.

من جانبه أكد وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب لـ«الوطن» أهمية تنظيم المناطق العشوائية في سورية، مبيناً دعم وزارة الاتصالات لهذا الموضوع لكونه يحقق تأمين خدمة الاتصالات بشكل متكامل للمواطن، موضحاً أن إعادة تنظيم المناطق العشوائية يسهم أيضاً في تحسن جودة الخدمات المقدمة كافة سواء الاتصالات الهاتفية أم الإنترنت.

وبيّن الخطيب أن الوزارة قدّمت رؤية واضحة ضمن الورشة التي نظّمتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة، تنبع من تجربتها في إعادة الاتصالات للمناطق المحررة من الإرهاب مؤخراً التي تمت إعادة خدمة الاتصالات لها، مقترحاً ضرورة وجود «كود» سوري خاص متوافق مع طريقة تقديم الخدمات الحديثة، يعتمد من نقابة المهندسين يُلزم فيه جميع الوزارات الخدمية الأخرى بوضع مواصفة معيّنة للبنى التحتية سواء خارج الأبنية أم داخلها.

وأوضح وزير الاتصالات أن الهدف من ذلك أن تكون المواصفة المعتمدة لكل الجهات الخدمية العامة أو المنشآت التي ستتم إقامتها مستقبلاً ضمن الكود الخاص بوزارة الاتصالات، ما يمكّن الوزارة من تمديد شبكاتها الجديدة لتأمين الخدمة ضمن المواصفات المحددة التي تعتمد على تقنية الاتصالات عبر الفايبر، مشيراً إلى أهمية هذا الطرح باعتبار أن تأمين الخدمة عبر الكوابل الضوئية الحديثة (الفايبر)، هو أقل كلفة وأسرع تنفيذاً من الطريقة التقليدية الموجودة وهي الاعتماد على شبكات الكوابل النحاسية.

ولفت الخطيب إلى أن مناطق السكن العشوائي تستنزف موارد الوزارة بشكل كبير سواء من حيث تركيب الشبكات الجديدة أم صيانة الشبكات القائمة بسبب التعديات التي تحصل عليها أو نتيجة عدم الالتزام بالمواصفات المعتمدة عند تنفيذ الشبكات الحديثة.

وأكّد معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة لؤي خريطة لـ«الوطن» أنّ الهدف من الورشة هو معالجة مشكلات السكن العشوائي حالياً في سورية، مبيناً أنّ وزارة الكهرباء قدمت عرضاً عن واقع حول قطاع الكهرباء والحلول في إعادة الإعمار من خلال إيجاد نمط جديد سمي (الأبنية الكفوءة طاقياً)، موضحاً أنّ هذا النمط الجديد من الأبنية يحقق وفراً كهربائياً لكل منزل بمعدل شهري بما يعادل ٣٨ ألف ليرة سورية مقارنة بمنزل آخر غير كفوء طاقياً.

ولفت خريطة إلى أنّ العمل لهذه الأبنية يكون وفق الأولويات من حيث كونها في مناطق المخالفات المستقرة سكانياً أو في المناطق المتضررة بشكل كبير، موضحاً أنّ الفصل بهذا الموضوع سيكون بعد اعتماد التوصيات النهائية من الجهات المشاركة بالورشة.

وأشار إلى العمل حالياً مع هيئة التخطيط الإقليمي لتحديد خريطة السكن العشوائي وهي ١٥٧ منطقة عشوائية، لافتاً إلى وجود اتفاقية مع الهيئة التي قدمت برنامجاً للخريطة ٢٠١٣ ، مبيناً أنّه يتم العمل على تحديث الخريطة من جديد نتيجة الأضرار التي لحقت بالمساكن نتيجة الإرهاب، ما استدعى أن تقوم الهيئة بتحديث بياناتها لأن الأرقام التي كانت مسبقاً تغيّرت.

وأوضح خريطة أنّه لا يمكن الوصول إلى أرقام دقيقة حالياً لتوضيح عدد المساكن في المناطق العشوائية إلا بعد الانتهاء من كامل التوصيات، لافتاً إلى أنّ إحصاء عدد المنازل العشوائية يمكن أن يضاف كتوصية إلى الإستراتيجية التي يتم العمل عليها، حيث من الممكن تكليف جهة لإعطاء رقم تقريبي للمباني التي تكون في مناطق السكن العشوائي، لأن إطلاق أي رقم حالياً قد يكون مشاباً بخطأ فلا بد من دراسة دقيقة له، موضحاً أنّ التخطيط فيما يخص المناطق العشوائية، يجب أن يكون مبنياً على شيء واقعي يمكّن من الوصول إلى أرقام حقيقية مستقبلاً.

ولفت خريطة إلى أنّ الورشة نتج عنها تقديم ١١ عرضاً من كل الجهات المشاركة، وبناءً على المقترحات المقدّمة التي بلغت ٣٠٠ مصنّف، سيتم وضع إستراتيجية واضحة بعد تصنيفها، موضحاً أنّ التوصيات التي ستنتج تحتاج إلى عمل ورشات عمل أخرى مختلفة تتعلق بأكثر من جهة، كإستراتيجية وزارة النقل التي قدمت أهمية ودور مرافق النقل لتأمين تجهيزات وخدمات القطاعات الإنتاجية المختلفة في المرحلة الحالية والمستقبلية.

وأوضح أنّ من المفترض أن تقوم الوزارة أيضاً بورشة عمل خاصة بمشاركة جهات أخرى معها توضّح الأهداف الرئيسة لها لتقاس نتائجها من جهة البرامج الزمنية اللازمة للتنفيذ وجهة الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذها ومدى مواكبتها لمرحلة إعادة الإعمار المادي.

وبدوره أكّد مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» أنّ وزارة الكهرباء قدّمت جملة من المقترحات والتوصيات التي تسهم في معالجة مشكلة الكهرباء في المناطق العشوائية التي يشكل الفاقد الكهربائي فيها نسبة كبيرة جداً، موضحاً أنّ إيجاد حل لمشكلة العشوائيات بالتنسيق مع الجهات المعنية، سيسهم في حل مشكلة الكهرباء بالعشوائيات ١٠٠ بالمئة، لافتاً إلى أنّ ما تعانيه الكهرباء في المناطق المنظمة لا يذكر ومشكلاته قليلة لا تصل إلى ٢ بالمئة.

وأشار الخطيب إلى أنّ نجاح الحديث عن تطوير عقاري جديد يتم العمل عليه حالياً، يساعد على حل مشكلة العشوائيات بشكل تام، مبيناً أنّ المشكلات التي تنعكس عن المناطق غير المنظمة لا تكون فقط على واقع الكهرباء وإنما على يكون على مستويات خدمية أخرى مختلفة.

وأوضح الخطيب أنّ وزارة الكهرباء تعمل حالياً على استكمال أعمالها في الاستمرار في توريد التجهيزات اللازمة لتمديد الشبكات من جمهورية الصين الشعبية، مشيراً إلى أنّه تم الاتفاق معها على استيراد كمية من القواطع المنصهرة والفواصل التي يتم تركيبها لحماية مراكز التحويل، مبيناً أنّها ستصل خلال شهر ونصف الشهر تقريباً.

وبيّن الخطيب أنّ المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء استجرت العام الماضي (٢٠١٨) كابلات على التوترات منخفضة بقيمة تفوق ٦ مليارات ليرة سورية من معمل الكابلات التابع لوزارة الصناعة، لافتاً إلى الكمية التي تم استيرادها أيضاً من الخارج فيما يتعلق بالكابلات الخاصة بالتوترات المتوسطة بلغت ٥٥٠ كيلو متراً.

### من الجلسات

هذا وتضمنت جلسة العمل الأولى التي ترأسها معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة لؤي خريطة عناوين عديدة، حول منهجية عمل ورشة إستراتيجية إعادة الإعمار المادي ومعالجة مناطق السكن العشوائي والخريطة الوطنية للسكن العشوائي «الواقع والتحديث» وأنماط وأشكال حصر المناطق المتضررة وآليات التوثيق وعرض تجارب وتطبيقات في هذا المجال، كما تناولت حفظ الملكيات العقارية ودور الوحدات الإدارية في المناطق المتضررة، وأولويات التدخل والخطط الحكومية ومصادر التمويل.

وفي العرض الذي قدمه مدير البنى التحتية والطاقة في هيئة التخطيط والتعاون الدولي وسام الحلبي بيّن أن الحكومة الصينية تقدمت العام الماضي بمنحة ٣٠ مليون دولار لتمويل تجهيزات لمصلحة الكهرباء والجمارك والإدارة المحلية.

وعرض مدير الشؤون العقارية محمد قولي أن تجربة دمشق بمشروع ٦٦ بدأت بشكل قوي وقطعت مراحل جيدة، مبيناً أن المديرية بانتظار انتهاء أعماله في الوقت والسرعة المناسبة، منوهاً ببدء دراسة تعميم التجربة على باقي الوحدات الإدارية.

وخلال العرض الذي قدمته وزارة الأشغال العامة والإسكان تم الإشارة إلى أن الحسكة تشهد أعلى انتشار في مناطق السكن العشوائي بنسبة ٨٥ بالمئة، ودمشق ٣٧ بالمئة وحلب ١٧ بالمئة، على حين بلغ عدد مناطق السكن العشوائي ١٥٧ منطقة موزعة على ريف دمشق بـ٧٤ منطقة والحسكة ١٣ منطقة وحلب ٢٢ منطقة وغيرها.

وأعادت الوزارة نشوء العشوائيات إلى أسباب عدة منها التباطؤ بتطبيق القانون ١٤ لعام ١٩٧٤ الخاص بإعمار المقاسم.

بدوره أكد عميد كلية العمارة في دمشق سلمان محمود أن إعادة الإعمار ليست عنواناً بل ممارسة وتنفيذ تتطلب وقف الهدر والفساد وإعطاء الأولويات لمشروعات السكن البديل والمؤقت، وللمهجرين والمدارس والمشافي، مبيناً أنه لا بد من تسليط الضوء على أبرز النقاط في مجال إعادة الإعمار وهي الفساد الذي يجب أن يتوقف بدرجة كبيرة إضافة إلى ضرورة ترشيد النفقات.

وتركزت معظم المداخلات حول رؤى جديدة لمختلفة التوجهات لزوايا إعادة الإعمار لتضمينه الجانب الديمغرافي الذي يجب أن يؤخذ بالحسبان وتجسيد الجانب التاريخي لمراعاة طبيعة البناء بحيث يراعى منه بصمة كل مدينة سورية وكذلك أخذ الجانب البيئي بكل أبعاده وترشيد استهلاك الطاقة ونشر رسالة الوعي بين أبناء الجيل.

وختمت أعمال الورشة بتقديم عدد من المقترحات من الحضور، كان أهمها اقتراح تنظيم المناطق القريبة من المناطق العشوائية لمنع امتداد المخالفات إليها، وأن تحافظ المناطق التنظيمية الجديدة على هوية العاصمة دمشق، إلى جانب العمل على إعادة الأماكن التي شهدت العديد من المخالفات إلى ما كانت عليه سابقاً.

بدوره اقترح عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سرور تخصيص ٣٠ بالمئة من قيمة الأرض في المساكن العشوائية تذهب للقاطنين، ما يعني تحفيزهم على مغادرة المنطقة وخاصة إذا كانت أملاك دولة والبحث عن سكن بديل.

---

### ضبط ١١٤ حالة غش وتلاعب منذ بدء امتحانات جامعة دمشق

# الشعال لـ«الوطن»: انخفاض «غش الآداب» بمعدل ٨٠ بالمئة!

| فادي بك الشريف

كشف نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب الدكتور صبحي بحري لـ«الوطن» أن أرقام الضبوطات كشفت عن تسجيل ١١٤ حالة غش وتلاعب منذ بدء الامتحانات بـ٨ الشهر الجاري وحتى تاريخه بمختلف الكليات الجامعية.

ولفت بحري إلى ضبط ٢٨ حالة غش في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، و٢٧ حالة غش في كلية الحقوق، و١٢ حالة غش في كلية الاقتصاد، و٩ حالات في العلوم السياحية، و١٤ حالة غش في الآداب بدرعا، وحالتين في الزراعة، وحالة وحيدة في الهندسة المدنية، والإعلام، والعلوم، والسياحة، إضافة إلى حالتين في كلية الاقتصاد بالقنيطرة، وحالة غش في معهد الدراسات السكانية، وحالة غش في التعليم المفتوح بالدراسات القانونية، وعدة حالات غش في الكليات.

ولفت نائب رئيس جامعة دمشق إلى وجود إجراءات لضبط العملية الامتحانية، مع استمرار الجولات الميدانية لتفقد واقع الامتحانات، وضبطها بالشكل المطلوب، منوها بوجود تشديد في الرقابة على العملية الامتحانية لتلافي حدوث أي مشكلات.

وفي السياق بينت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية انخفاض حالات الغش عن الفترة الماضية بمعدل ٨٠ بالمئة، وهذا يعود لتشديد الإجراءات والتعليمات الصادرة بحق الطلاب والمراقبين وأمناء القاعات الامتحانية، مع التنويه على التعامل بمرونة مع الطلاب وعدم مغادرة القاعات.

مضيفة: كما يعود سب انخفاض حالات الغش إلى الجولات المستمرة، وتواجد أمناء القاعات، والتنبيهات الموجهة لأمناء القاعات، منوها بوجود ٧ مشرفين في كل مدرج امتحاني، إضافة إلى أمين ورئيس القاعة، علماً أن سعة المدرج بين ٨٠ و١٠٠ طالب، وهناك تعليمات وإجراءات مشددة في الإدارة لضبط أي حالة خلل أو تلاعب.

ولفتت الشعال إلى أن عدد الطلاب المتقدمين حالياً إلى امتحان الفصل الدراسي الأول ضمن النظام الفصلي المعدل يصل إلى ٤٠ ألف طالب وطالبة، يقدمون أكثر ٤٠٠ مقرر امتحاني، علما أن العدد الإجمالي للطلاب بمختلف السنوات يتجاوز الـ٧٠ ألف طالب.

من جانبه بين عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان غانم لـ «الوطن» أن هناك التزاماً كبيراً من الطلاب بالتقدم لامتحانات الفصل الدراسي الأول ضمن النظام الفصلي المعدل، مؤكداً أن عدد المقررات خلال الفصل الأول يصل إلى ٩٦ مقرراً امتحانياً يتقدم لها الطلاب إضافة إلى طلاب السنة الرابعة ممن يحملون أربعة مقررات فأقل وينطبق عليهم قرار مجلس التعليم العالي.

كما أشار غانم إلى التزام الكادر التدريسي والموظفين وطلاب الدراسات العليا بالمراقبة على الامتحانات، مشيراً إلى أن عدد المشرفين على الامتحانات يصل إلى ٢٨٠ بين أعضاء هيئة تدريسية وموظفين، مع تأمين أعداد كافية منهم لضبط الامتحانات بالشكل المطلوب من دون حدوث أي خلل يؤثر في العملية الامتحانية، منوهاً بوجود انخفاض ملموس بعدد ضبوطات الغش ضمن امتحانات هذا الفصل.

مضيفاً: إن عدد الطلاب المتقدمين يومياً متفاوت حسب المقررات والسنوات، علماً أن عدد الطلاب الإجمالي في الكلية يصل إلى ١٣٢ مقرراً امتحانياً بمختلف سنوات الدراسة الأربع، مشيراً إلى وجود متابعة يومية وجولات مستمرة على الامتحانات.

---

# ٨ مليارات لصيانة الطرق من وإلى دمشق في ٢٠١٩

| عبد المنعم مسعود

بين مدير المواصلات الطرقية في دمشق وريفها احمد عطا الله أن خطة العمل لعام ٢٠١٩ تتضمن إنجاز صيانات طرقية بقيمة ٨,١ مليارات ليرة ستشمل صيانة الطرق المركزية التي تربط العاصمة بمختلف المناطق والتي يصل طولها إلى ٩٠٠ كم كتأهيل المعابر على هذه الطرق ومعالجة الانزلاقات في طريق ضاحية قدسيا وصيانة طرق الخدمة على طريق دمشق حمص، إضافة إلى صيانات متممة للصيانات التي أنجزت العام الماضي وتركيب مطريات على كافة المحاور لاستكمال عقد الصرف المطري الذي تم تخصيصه بمبلغ ٢٤١ مليوناً لتصريف مياه الأمطار على كافة الطرق المركزية من حمص للسويداء وطريق المطار وحاليا طريق درعا.

وأوضح عطا الله في حديث للوطن أن مسؤولية المؤسسة هي الحفاظ على الطرق والعناية بجاهزيتها من إنارة ومستلزمات طرقية من حيث الاستخدام الأمثل لإراحة المواطنين والمركبات وذلك بكلفة إجمالية بلغت العام الماضي ٦ مليارات و٤٠٠ مليون ليرة.

وكشف عطا الله عن البدء بالعمل في عقدة يبرود هذا العام «فالعقدة بوضعها الحالي ضمن المستوى واحد لذلك تجنبا للحوادث سيتم تحويلها لعقدة من مستويين وسيكون هناك جسر يخدم حركة السير كاملة للذهاب والإياب» مبيناً أن الدراسة أصبحت جاهزة وان التعاقد يجري مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات بقيمة تقارب ١,٥ مليار.

وأشار عطا الله إلى إجراء صيانات في طريق حمص دمشق وخاصة في منطقة الضباب التي تمتد لمسافة ٣٠ كم من القسطل حتى البريج مبيناً أن قيمة العقد لصيانة طريق المحلق الشمالي من جسر بغداد وحتى جسر الصبورة بلغت ٢٠٠ مليون ليرة وذات القيمة لطريق دمشق حمص الإياب و١٠٠ مليون لصيانة طريق دمشق بيروت القديم و٢٠٠ مليون للطريق الجديد وأكثر من ٣٠٠ مليون لصيانة طريق السويداء و٣٢٦ مليوناً لطريق درعا القديم بجهتيه و١٩٩ مليوناً لصيانة طريق درعا الجديد و٢٠٠ مليون لطريق المطار و١٨٠ مليوناً للمرحلة الثانية من عقدة جنود الأسد و١٨٠ مليوناً لطريق القنيطرة القديم و٤٩ مليونا للطريق الجديد.

ولفت عطا الله أن تكلفة صيانة طريق حرستا من البانوراما حتى جسر الضاحية بلغت ٣٤٦ مليوناً ومن جسر الضاحية حتى جسر بغداد ٣٥٢ مليوناً في حين بلغت تكلفة صيانة جسر الضاحية ٢٣٥ مليوناً وتكلفة صيانة الطريق من جسر بغداد حتى جسر الضاحية ٣٨٦ مليوناً.

وكشف عطا الله أن قيمة عقد الدهان الطرقي بعقود سابقة مع الإنشاءات وذلك قبل أن تتوفر المواد للمؤسسة بلغت ٣٣٧ مليوناً صرفت لدهان طريق المطار وطريق دمشق حمص وطريقين آخرين.

وأوضح عطا الله أن نسبة الانجاز في الصيانات الطرقية تفوق ١٠٠٪ باستثناء صيانة طريق درعا القديم لمسافة ٥ كم تبدأ من مفرق البيجو حتى القدم لم تتجاوز الصرفيات ٤٤ مليوناً من أصل ٣٩٨ مليونا من قيمة العقد وذلك بسبب تأخر الجهات الأخرى في إنجاز أعمالها يضاف إليه أن الطريق في هذه المنطقة يحتاج إلى إعادة تأهيل كاملة.

---

### التموين تنظم ٩٦ ضبطاً وتلغي ٣ رخص وتصادر ٣٠٠ أسطوانة

# ١٧ ألف أسطوانة غاز بحماة يومياً ولا تكفي!

| حماة- محمد أحمد خبازي

يؤكد المواطنون في حماة استمرار معاناتهم بالحصول على أسطوانة غاز، على الرغم من وعود الجهات المعنية وإجراءاتها لضبط الكميات الموزعة من فرع (محروقات) بحماة لمراكز التوزيع والمعتمدين في المناطق والنواحي.

وتذرع أصحاب المراكز أن الكميات التي تردهم من فرع محروقات لا تكفي، في حين أكد المواطنون منذر سيفو وحسان نعوس وخالد حداد وفايز ورد، إمكانية الحصول على الغاز إذا ما دفعوا لصاحب المركز ٦ آلاف أو ٨ آلاف ليرة، مضيفين: أحياناً ندفع لأننا مضطرون.

وكشف عدد من أصحاب المراكز أن الكميات التي تصلهم من فرع محروقات (سادكوب) هي نصف مخصصاتهم فقط، وأنهم يوزعونها للمواطنين بموجب دفاتر العائلة، وحسب تسلسل الدور المسجل لديهم، ولكن اللجان المشرفة على التوزيع تحجز حصة لها ولبعض الأصحاب والمعارف من مخصصاتنا، ما يوقعنا في حرج كبير مع المواطنين، وإذا رفضنا ذلك، تختلق تلك اللجان لنا المشاكل!.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة زياد كوسا بيَّن لـ«الوطن» أنه منذ بداية الأزمة وتحديداً منذ ٢٦ تشرين الثاني من العام الماضي تم تنظيم ٩٦ ضبطاً بحق أصحاب المراكز المخالفين والمتلاعبين بالغاز، والذين باعوا الأسطوانات خارج مكان الترخيص، وتم إلغاء رخصة ٣ مراكز في حي البعث والأربعين بمدينة حماة، وصادرت الدوريات ٣٠٠ أسطوانة كانت معدة للبيع بطرق غير مشروعة.

مدير فرع محروقات حماة ضاهر ضاهر، بيَّن لـ«الوطن» أن إنتاج وحدة تعبئة الغاز بحماة ١٥ ألف أسطوانة يومياً ووحدة تعبئة مصياف ٢٠٠٠ أسطوانة أيضاً، وهي تلبي حاجة المواطنين بشكل كبير، وذلك بعدما كانت الكمية التي تنتج في المحافظة يومياً منذ بداية الأزمة ٦ آلاف أسطوانة.

وعن احتمال زيادة مخصصات المراكز قال ضاهر: حصة المراكز اليوم هي ٥٠٪ من مخصصاتها، وذلك للسرعة في إيصال المادة للمواطنين، ومن الممكن زيادتها لتصبح ١٠٠٪ فنحن اليوم نراقب ثبات استمرارية التزويد، ونتوقع انتهاء الأزمة نهائياً بداية الشهر المقبل.